مجلة مركز بحوث ودراسات

المدينة المنورة

العدد الثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣٠هـ , يوليو - سبتمبر ٢٠٠٩م

٣٠

- الصفة تاريخها - أصحابها (دراسة تاريخية توثيقية)
- من النباتات الطبية في المدينة المنورة
- الصاع المديني بين المقاييس القديمة والحديثة
- القسم المفقود من التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي

إثبات الأحكام النحوية
بالأحاديث النبوية

الدكتور حسن محمود هنداوي
كلية التربية الأساسية
دولة الكويت

توطئـــة الحمد للّه أن أكرمنا بالإسلام، وجعل العربية لغة خاتم الكتب السماوية، واصطفى نبينا محمدًا ﷺ من العرب الفصحاء، وصيَّره أفصحهم، صلى اللَّه عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، ورضي اللَّه عن صحابته الغرّ الميامين، وبعد:

فقد درس كثير من الباحثين وعلماء العربية المعاصرين أصول النحو، وتكلموا في مصادر السماع التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعد الإعراب والتصريف، وخصَّ بعضهم الحديث النبوي الشريف بمصنفات مستقلّة، وفصَّلوا القول فيه تفصيلاً لا نجده في كتب المتقدمين من النحويين ولا المتأخرين، وناقشوا الاستشكالات التي أثارها بعض المتأخرين في قضية الاستدلال بحديث رسول اللَّه ـ ﷺ ـ على مسائل العربية مناقشة موضوعية موسعة، وأطالوا في دراستها وأطابوا، وتباينت آراؤهم في ذلك.

وهذا التوسع في تناول تلك الشُّبَه والردّ عليها وتفنيدها قد حال دون اطلاع كثير من طلبة العلم عليها؛ لذا عزمتُ على إعداد بحث موجز يجد الناظر فيه بغيته في برهة قصيرة من الزمن، ووسَمتُه بـ((إثبات الأحكام

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

النحوية بالأحاديث النبوية))، وجعلته في مقدمة ومبحثين، وأوضحت في المقدمة مصادر السماع التي استقى منها النحويون أقيستهم، واختلافهم في أول من أكثر الاحتجاج بالحديث منهم، وفيمن كان السبب في عدم الاحتجاج به. وبيَّنت في المبحث الأول مذاهبهم في الاستدلال بالحديث الشريف. وفي المبحث الثاني عرضت شبهات المانعين والمتوسطين وناقشتها. ومن اللَّه ألتمس التوفيق والسداد، ومنه أستمدُّ العون والتأييد.

المقدمـــــة

لا خلاف بين النحويين في الاحتجاج بالقرآن العظيم في علوم العربية، والاستدلال به على إثبات قواعد النحو الكلية، وإن كانوا قد وضعوا شروطًا لقبول ما اختلف فيه القراء من أحرفه. ولا خلاف بينهم كذلك في أنَّ كلام العرب كلّه نظمه ونثره يُستدل به على إثبات القواعد العربية مطلقًا، وإنما وقع الخلاف بينهم في معرفة من يُحتجّ بكلامه من العرب ومن لا يُؤخذ بكلامه. وكل ذلك مبثوث في كتبهم.

فإذا نظرنا في مصنفاتهم نراهم قد نصُّوا على أنَّ مقاييس النحو تُستنبط من هذين المصدرين، فقال أبو علي الفارسي في حدّ النحو: ((**النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب**))[(١)]، وقال أبو عبد اللَّه حسين بن موسى الدينوري: ((**النحو علم يُستَنبط بالقياس والاستقراء من كتاب اللَّه تعالى، وكلام فصحاء العرب**))[(٢)].

وبالنظر في هذين الحدَّين نرى أنَّ أبا علي قد حصر المصدر الذي

(١) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٣، تحقيق: د. حسن فرهود، الرياض ١٤٠١هـ- ٩٨١م.

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي ص ٥٠٥، تحقيق: د. محمود فجال، دبي ١٤١٢هـ- ٢٠٠٠م، والإصباح في شرح الاقتراح ص ٨٧ د. محمود فجال، دمشق ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م عن كتاب ثمار الصناعة للدينوري. وللنحو حدود كثيرة، وقد اقتصرت منها على ما له صلة بهذا البحث.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

استنبط منه النحويون أصولهم بكلام العرب، وأنَّ الدينوري فصَّل في حدِّه، فنص على أنَّ قواعد النحو مستمدة من كلام اللَّه تعالى في القرآن الكريم، وكلام فصحاء العرب، فهل يعني هذا أنَّ الفارسي قد قصر المادة التي أُخذت منها مقاييس النحو على كلام العرب، أو أنه أجمل في حدّه ما فصَّله الدينوري؟

فالذي نذهب إليه في حدَّ أبي علي أنه يريد بقوله: ((**كلام العرب**)) الكلام العربي الفصيح، سواء أكان ذلك الكلام من القرآن الكريم أم من كلام العرب، والرسول ـ ﷺ ـ منهم؛ لأننا إذا قصرناه على كلام العرب وحدهم يخرج منه كلام اللَّه ـ تعالى ـ لأنَّ القرآن ليس من كلامهم، والنحويون مجمعون على حُجِّيَّة كلامه ـ سبحانه ـ لا يجادل في ذلك إلا جاهل أو صاحب هوًى، ولا يلزم من عدم النص على الحديث النبوي في التعريف عدم الاستدلال به.

وأمَّا الدينوري فقد فصَّل في حدَّه للنحو ما أجمله الفارسي، ويندرج تحت قوله: ((**كلام فصحاء العرب**)) كلام رسول اللَّه؛ لأنه ـ عليه السلام ـ من فصحاء العرب، بل هو أفصحهم.

والدليل على ذلك أننا إذا رجعنا إلى كتب النحو للنظر في المادة اللغوية التي استشهد بها النحاة وجدناهم يحتجون بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب.

وإذا نظرنا في مصادر السماع لديهم ألفيناهم قد فصَّلوا القول في شروط قبول القراءات القرآنية، والقبائل التي يؤخذ بلغتها من العرب، وأغفلوا ذكر الحديث النبوي، فإنني لم أجد أحدًا من النحويين المتقدمين في القرون الأولى من الهجرة النبوية أشار إلى قضية الاحتجاج به، ولم أعثر على نصٍّ لواحد منهم يبيِّن فيه موقفه وموقف أسلافه ومعاصريه من

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

اعتماده مصدرًا لاستنباط القواعد النحوية على النحو الذي نراه منهم في حجيَّةِ القرآن الكريم وكلام العرب، فقد سكتوا جميعًا عن الخوض في مسألة الاستدلال بالحديث الشريف في مسائل العربية.

نظرة تاريخية: إذا ردَّدنا النظر في كتب الإعراب والتصريف التي صنَّفها النحويون المتقدمون ألفيناهم يستمدُّون معظم شواهدهم التي يستنبطون منها أصولهم من القرآن الكريم بقراءاته، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وأما شواهدهم من الحديث النبوي فهي قليلة جدًّا إذا ما قيست بما استدلوا به من القرآن الكريم وكلام العرب.

وقد اختلف النحويون المتأخرون والباحثون المعاصرون في أول من اتَّسع في اعتماد الحديث مصدرًا من مصادر السماع التي تثبت بها الأحكام النحوية:

فذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنَّ ابن جِنِّيْ [ت ٣٩٢هـ] هو ((**أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت من تقدمه، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتج بها أبو علي الفارسي**))[(١)].

وذهب الدكتور محمد إبراهيم البنَّا إلى أنه سليمان بن محمد المالقي المعروف بابن الطراوة [ت ٥٢٨هـ]، وأنَّ تلميذه عبد الرحمن بن عبد اللَّه السُّهَيليّ [٥٠٨ ـ ٥٨١هـ] قفا أثره في ذلك[(٢)].

وذهب ابن الضائع إلى أنه أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف [ت ٦٠٩هـ][(٣)].

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ١٤٨، د. خديجة الحديثي، بيروت ١٩٨١م.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٤ (مقدمة المحقق) تحقيق: د. محمد البنا، دار الاعتصام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م وابن الطراوة النحوي ص ٣٠٧ د. عياد الثبيتي، الطائف ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع (الجزء الأول: باب الإغراء) ١: ١١٢١ تحقيق: يحيى البلداوي (رسالة دكتوراه في =

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وذهب أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي إلى أنه جمال الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك [ت٦٧٢هـ]، ووصفه بأنه قد لهج في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب[١].

واختلف المعاصرون في مطلع عهد الاحتجاج بالحديث، وفيمن كان السبب في عدم الاستشهاد به قبل ذلك:

فذهب الدكتور عبد المنعم التكريتي[٢] إلى أنَّ عهد الاستشهاد بالحديث الشريف في الإعراب والتصريف بدأ بالزَّجَّاجيّ [ت٣٣٧هـ]، وأبي علي الفارسي [ت٣٧٧هـ]، وابن جنِّيْ [ت٣٩٢هـ]، والزمخشريّ [ت٥٣٨هـ]، وابن الشجريّ [ت٥٤٢هـ].

وقرَّر الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنَّ الفراء [ت٢٠٧هـ] أول المحتجين بالحديث[٣].

وعدَّ الدكتور محمد خير الحلواني[٤] عمل السهيلي مقدمة صالحة لعمل ابن مالك.

وجعل الدكتور عبد الفتاح شلبي أبا علي الفارسي سابقًا لابن خروف في اعتماد الأحاديث النبوية مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللغوي والنحوي، ولم يجزم بأنه أول المحتجين، ورأى أنَّ ابن خروف متأثر في ذلك بأبي علي[٥].

=

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. ونتائج الفكر ص ١٤ (مقدمة المحقق).

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٧: ٩٩/ب - ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي في تركية].

(٢) ابن الشجري ومنهجه في النحو، د. عبد المنعم التكريتي ص ٢٢٠، بغداد ١٩٧٥م عن موقف النحاة ص ٣٦.

(٣) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د. أحمد مكي الأنصاري ص ٢٤١ - ٢٤٢، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٤) أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ص ٥٣، اللاذقية ١٩٧٩م.

(٥) أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح شلبي ص ٢٠٠ - ٢٠٤، القاهرة ١٣٧٧هـ.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وزعم الدكتور حسن عون[١]، والدكتور محمد عيد أنَّ سيبويه هو الذي شق طريق عدم الاحتجاج بالحديث، وأنَّ النحويين من بعده قلدوه في ذلك، قال الدكتور عيد: ((**فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونًا مطردًا نفذه النحاة من بعده من غير مناقشة ولا نظر**))[٢]. وهذه دعوى لا دليل عليها.

وذهب الدكتور شوقي ضيف[٣] إلى أنَّ سيبويه قد استنَّ بمدرسته في البصرة في قلة الاستشهاد بالحديث.

وادَّعى الدكتور عبد الجبار علوان أنَّ النحويين الذين سبقوا الخليل قد احتجوا بالحديث النبوي؛ لأنَّ الألسنة لم تكن قد فسدت، وأنَّ عدم الاستشهاد به قد بدأه الخليل؛ لأنَّ رواته من الأعاجم قد كثروا[٤]. وهذا ادَّعاء باطل ليس له مستند تاريخي علمي.

وقرر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ النحويين القدامى لم يكونوا يحتجون بالحديث النبوي، ورفضوه جملة[٥]، وأنه لم ير ابن جني [ت٣٩٢هـ] مرةً واحدة يجعل حديثًا نبويًّا أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة، أو أصل جديد، أو إثبات نص لغوي، وإذا أورد حديثًا - ولم يفعل ذلك إلا نادرًا - فإنما يورده للاستئناس به، أو الاستشهاد به فيما لم يخرم قاعدة[٦].

---

(١) تطور الدرس النحوي، د. حسن عون ص ٤٥ - ٤٦، القاهرة ١٩٧٠.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد ص ١٠٩، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٨م.

(٣) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف ص ٨٠، دار المعارف بمصر ١٩٧٦م.

(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٠٠-٣٣٧ عن تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، د. فخر الدين قباوة ص ٢١٨، حلب ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٥) ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي ص ١٣١، دار النذير ١٣٩٨هـ - ١٩٦٩م.

(٦) ابن جني النحوي ص ١٣٤.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المبحث الأول: مذاهب النحويين في الاستدلال بالحديث الشريف

النحويون في الاستدلال بالحديث على مقاييسهم ثلاثة أَفْرِقة: فريق منع الاحتجاج به مطلقًا، وفريق أجازه بشروط، وفريق أجازه بلا قيد ولا شرط:

الفريق الأول: المانعون:

أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية - فيما أعلم - أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ، فقد ذهب[(١)] إلى أنَّ أئمة العربية كسيبويه وغيره تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث النبوي. وسبب ذلك عنده أنه قد تبيَّن في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بذلك لكان حديث النبي - ﷺ - أَولى من كلام غيره من العرب في إثبات فصيح اللغة؛ لأنه من المقطوع به أنه - ﷺ - أفصح العرب كافة.

وعاب[(٢)] على ابن خروف كثرة استشهاده بالحديث، وذهب إلى أنَّه إن كان يستشهد به ((**على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَن قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى**)).

وتابع ابنَ الضائع في ذلك تلميذُه أبو حيان محمد بن يوسف الغَرناطيّ

(١) شرح الجمل لابن الضائع (باب الإغراء) ١: ١١٢١ [رسالة دكتوراه] والإصباح في شرح الاقتراح ص ٨٦، والخزانة لعبد القادر البغدادي ١: ١٠، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٩م وما بعدها.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الإغراء) ١: ١١٢١ [رسالة دكتوراه].

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الأندلسي [٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ]، وعبَّر عن مذهب المانعين خير تعبير، وكان أشدَّهم مبالغةً فيه وإنكارًا على مخالفيه، ووصف ابنَ مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ بأنه قد لهج في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب؛ وأطال في الردّ عليه في كتابه ((**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**))[(١)]، ويتلخص ردّه في زعمه أنَّه لم يرَ أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير ابن مالك، وأنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو من البصريين والكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس. ولتوكيد هذه الدعوى وإقناع القارئ بها ذكر أنه جرى الحديث في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فعلَّل هذا الذكيُّ تنكُّب النحويين ذلك بعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظُ رسول اللّه ﷺ. وسببه عنده أمران:

أحدهما: أنَّ رواة الحديث جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدةً قد جرت في زمانه ﷺ، فقال فيها لفظًا واحدًا، فنُقل بأنواعٍ من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأنَّ رسول اللّه ـ ﷺ ـ لم يقل تلك الألفاظ جميعها.

والأمر الثاني: أنه قد وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك.

وإخال أنَّ هذه الشبهة قد تسللت إلى ابن الضائع وأبي حيان من ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ الأندلسي عبد اللَّه بن محمد (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ)، فقد عرض لذلك في حديثه عن العلل التي تصيب الحديث فتحيل معناه وصياغته، وفي كلامه من العلل التي تتصل بموضوعنا: فساد الإسناد، ونقل الحديث على

(١) التذييل والتكميل ٧: ٩٩/ب ـ ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي].

معناه دون لفظه، والجهل بالإعراب؛ لأن كثيرًا من رواة الحديث قوم جُهّال بلسان العرب، والتصحيف، والنقل من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع من الأئمة[١].

وفي عصرنا ردَّد الدكتور محمد خير الحلواني ما قاله ابن الضائع، وردَّ على من أنكر قوله، وزعم أنَّ النحاة المتقدمين ضربوا الذكر صفحًا عن الاحتجاج بالحديث النبوي، وأورد أسبابًا كثيرة لتأييد ما ذهب إليه، وهي لا تخرج في جملتها عما قاله ابن الضائع وأبو حيان[٢].

الفريق الثاني: المتوسطون بين المنع والجواز:

تلا أبا حيان أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيُّ المتوفى سنة ٧٩٠هـ، فوافقه[٣] في أنه لم يجد أحدًا من النحويين استدلَّ بحديث رسول اللّه ـ ﷺ ـ والسبب في ذلك ـ عنده ـ احتمال ((**إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل... وإذا فُرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم**))[٤].

ولكنه خالفه من جهة أخرى، فقال ملخصًا رأيه: ((**إنَّ الحديث في**

(١) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السِّيد البطليوسي ص ١٥٧ ـ ١٨٩، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. وتاريخ الاحتجاج النحوي ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٢) أصول النحو العربي ص ٤٨ ـ ٥٥، والاحتجاج وأصوله في النحو العربي ص ١٨٢ ـ ٢٢٤ عن تاريخ الاحتجاج النحوي ص ٢١٦ ـ ٢١٨.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٣: ٤٠١ ـ ٤٠٥، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

(٤) المقاصد الشافية ٣: ٤٠٢.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرف أنَّ المعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرف أنَّ المعتنَى فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول اللّه ـ ﷺ ـ ككتابه إلى هَمْدان... وكتابه إلى وائل بن حُجْر...))[(١)].

وحاول الشاطبيُّ أن يفسِّر مذهب ابن مالك المذكور، فقال: ((**وكأنَّ ابن مالك بَنَى ـ واللّهُ أعلمُ ـ على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا**))[(٢)]. وردَّ عليه بأنَّ هذا ((**قول ضعيف يردُّه المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة**))[(٣)]. ثم ختم كلامه بتخطئة ابن مالك، فقال: ((**فالحقُّ أنَّ ابن مالك في هذه القاعدة غيرُ مُصيب**))[(٤)].

وتبع السيوطيُّ [ت ٩١١هـ] الشاطبيَّ في هذه القضية، فقال: ((**وأما كلامه ﷺ فيستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلَّة أيضًا**...))[(٥)].

وفي العصر الحديث ناقش مجمع اللغة العربية في القاهرة المسألة بناء على بحث قدَّمه إليه عضو المجمع الشيخ محمد الخضر حسين [١٢٩٢ ـ ١٣٧٧هـ]، وقرر ما يلي:

---

(١) المقاصد الشافية ٣: ٤٠٣.

(٢) المقاصد الشافية ٣: ٤٠٤.

(٣) المقاصد الشافية ٣: ٤٠٤.

(٤) المقاصد الشافية ٣: ٤٠٥.

(٥) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص ١٥٧، تحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

((اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

الأول: لا يحتج في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

الثاني: يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١: الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢: الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣: الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم.

٤: كتب النبي ﷺ.

٥: الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قومٍ بلغتهم.

٦: الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

٧: الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة))[1].

هؤلاء هم النحويون المتأخرون الذين أثاروا هذه الشبهة - فيما أعلم - وطفقوا يلتمسون لها العلل، وينقبون عن الأسباب، وكلهم من نحاة الأندلس المتأخرين كما ترى، ما عدا السيوطي، ولم أقف على من تابعهم من الخالفين. واستمرت الحال على ما كانت عليه عند جمهور النحاة إلى أن جاء العصر الحديث، فوجدت دعوى أولئك النفر آذانًا صاغية لدى كثير من الباحثين، فتلقفوها دون تمحيص ولا تحقيق، وأفسحوا لها

(١) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢ - ١٩٦٢هـ، ط. ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ص ٣ - ٤.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المكان على صفحات كتبهم، ولم يكادوا يخرجون عنها إلاَّ قليلاً.

وقد انتهت الدكتورة خديجة الحديثي في خاتمة كتابها ((موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)) إلى أنه يصح الاحتجاج بالحديث النبوي وفق الشروط التي وضعها المتأخرون والمحدثون؛ وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجًّا بلفظها لغرض أدبي أو بلاغي، مستخلصين منها القواعد[(١)].

الفريق الثالث: المجيزون:

ذهب جمهور النحويين إلى الاحتجاج بكلام رسول اللَّه ﷺ، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه لإثبات القواعد النحوية بلا قيد ولا شرط. ودليلنا في ذلك أمور:

الأول: أنهم لم يثيروا الاستشكال الذي أثاره ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، ولو كانوا لا يعدّون الحديث النبوي موردًا من موارد السماع لنصّوا على ذلك في مصنفاتهم، كما فعلوا في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبكلام العرب.

والثاني: أنَّا لم نر أحدًا منهم استثنى قسمًا من الحديث النبوي من الاحتجاج به، كما فعل المتوسطون.

والثالث: أنه لا يخلو كتابٌ من كتبهم من الأحاديث النبوية، وهي على قلتها تدحض مزاعم المانعين والمتوسطين، وسأذكر هاهنا نماذج تؤكد ما أقوله، ولن أعمد إلى الاستقصاء؛ فإنَّ ذلك يحتاج إلى كتاب كبير.

فسيبويه مثلاً قد عُثر في كتابه الذائع الصيت على عدد من الأحاديث

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٤٢٧.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

النبوية، لكنه لم ينسب واحدًا منها إلى رسول اللّه ﷺ، بل كان أسلوب إيراده لها لا يختلف عن أسلوب إيراده كلام العرب، كقوله: ((**وأما قولهم: كلُّ مولود يُولَد على الفِطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه**))[(١)]. وهذا حديث شريف[(٢)].

وقوله: ((**وأمَّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربَّ الملائكة والروح**)). ثم قال: ((**ومن العرب من يرفع فيقول: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكة والروح**))[(٣)]. وهذا أيضًا حديث نبوي[(٤)].

وقوله: ((**ومثل ذلك: فَبِها ونِعْمَتْ، إنما أصلها: فبها ونَعِمَتْ**))[(٥)]. وهذا أيضًا حديثٌ شريف[(٦)].

وقوله: ((**ومثل ذلك: (ما مِن أيامٍ أحبَّ إلى اللّه عزَّ وجل فيها الصومُ منه في عَشر ذي الحِجّة**)))[(٧)]. وهذا أيضًا حديث نبوي[(٨)].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢: ٣٩٣، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٧م.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ٢: ٩٨، وباب ما قيل في أولاد المشركين ٢: ١٠٤، وكتاب التفسير: تفسير سورة الروم: باب لا تبديل لخلق اللّه ٦: ٢٠، وكتاب القدر: باب اللّه أعلم بما كانوا عاملين ٧: ٢١١، ط. إستانبول ١٩٨١م. وأخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٠٤٧، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إستانبول ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ص ٣٥٣ برواية الرفع، وأخرجه برواية النصب عبد الرزاق في مصنفه ٢: ١٥٧[٢٨٨٤].

(٥) الكتاب ٤: ١١٦.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه: أبواب الصلاة: باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ٢: ٣٦٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م. وأخرجه آخرون.

(٧) الكتاب ٢: ٣٢.

(٨) أخرجه أحمد في مسنده ١١: ٥١ [الحديث ٦٥٠٥] وفيه تخريجه، ولفظه: (ما من أيام أحبُّ إلى اللّه العملُ فيهن من هذه الأيام) وانظر: الحديث [٦٥٥٩] والحديث [٦٥٦٠]، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٩م. وأخرجه آخرون، بروايات مختلفة، وليس في أيٍّ منها ((الصوم))، وفي بعضها مصدر مؤول =

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وقوله: ((**فإن أردتَ حكاية هذه الحروف تركتها على حالها، كما قال: (إنَّ اللّهَ يَنهاكم عن قِيلَ وقالَ). ومنهم مَن يقول: عن قِيلٍ وقالٍ، لمّا جعله اسمًا**))[(١)]. وهذا كذلك حديث شريف[(٢)].

فهذه الأحاديث تنقض ما ادَّعاه الدكتور عون من أنَّه ليس في كتاب سيبويه حديث من أحاديث الرسول ﷺ[(٣)].

والمبرد وثعلب والزجاج والفارسي وابن جني وغيرهم لا تخلو مؤلفاتهم من الأحاديث النبوية، وتبدو ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي أكثر وضوحًا في كتب النحاة المتأخرين، كابن يعيش وابن مالك والمرادي وابن هشام[(٤)].

وإذا تتبعنا هذه الظاهرة في مصنفاتهم نراها اتخذت صورًا متعددة، فهم أحيانًا يذكرون للحديث النبوي روايتين، ويحتجون بهما كلتيهما، كالذي رأيناه عند سيبويه حين استشهد بقوله عليه السلام: (سُبُّوحًا قُدُّوسًا) منصوبًا تارة ومرفوعًا تارة أخرى.

وكذا فعل ابن جِنِّيْ حين قال في كتابه ((المنصف))[(٥)]: ((**والمُحْبَنطِئ - بالهمز - العظيم البطن المنتفخ، وقال النبي ﷺ في السِّقْط: (يَظَلُّ مُحْبَنْطِئًا**

=

بدلاً من ((الصوم)). وانظر: تخريجه في سلسلة الأحاديث الضعيفة لمحمد ناصر الدين الألباني ١١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ [٥١٤٢]، الرياض ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م. وانظر: فيض نشر الانشراح ص ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(١) الكتاب ٣: ٢٦٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب ما يكره من قيل وقال ٧: ١٨٤، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما يكره من كثرة السؤال ٨: ١٤٣.

(٣) تطور الدرس النحوي ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) انظر: إحصاء لِما ورد من أحاديث نبوية في بعض كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين في كتاب تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ١٨٠ ـ ١٨٣، ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٥) المنصف لابن جني ٣: ١٠، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، القاهرة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

على باب الجنة))). ورواه في ((**سر صناعة الإعراب**))[١]: (**فيظَلُّ مُحبَنطِيًا على باب الجنة**)[٢]، بالياء، واستدلَّ به على أنَّ أصل ألف احْبَنْطَى ياء، فهو إذًا رواه تارة بالهمز، وتارة بالياء، واستدلَّ بالروايتين.

وتارة يلتمسون لبعض الأحاديث وجوهًا من كلام العرب، فقد ذكر أبو علي الفارسي أنَّ الكوفيين يذهبون في ((مَأزورات)) من قوله عليه السلام: (**ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأجُوراتٍ**)[٣] إلى أنَّ الواو في مَوْزُورات قُلبت ألفًا، وهُمزت؛ لأنه أُريد به ازدواج الكلام لقوله بعده: مَأجورات. ثم قال: ((**وهذا قد يَتَّجِهُ على ياجَلُ**))[٤]، فخَرَّجه على لغة قوم من العرب يقلبون الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا.

وقد يحتجون بالحديث في ظاهرة نادرة في العربية، كحذف العين من الاسم، فقد استشهد ثعلب[٥] فيها بقول الرسول ﷺ: (**العينُ وِكاءُ السَّه**)[٦].

ولم يجدوا حرجًا في اتخاذ الحديث الشريف شاهدًا يستنبطون منه قاعدة من قواعد التصريف، فقد أجاز ابن جني[٧] أن يُقضى بزيادة النون في في كل اسم ثلاثي مضاعف في آخره ألف بعدها نون، نحو مُرَّان ورُمَّان

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ص ٦٨٩، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧: ٢٦٥ ـ ٢٦٦ [٣٢٦٧]، وضعيف الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني ص ٤٨٣ [٣٢٩١]، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الجنائز: باب ما جاء في اتباع الجنائز ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث.

(٤) الإغفال لأبي علي الفارسي ٢: ١٥٦، تحقيق: د. عبد الله حاج إبراهيم، أبو ظبي ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٠٣، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الطهارة: باب الوضوء من النوم ١: ١٦١.

(٧) المنصف ١: ١٣٤ والخصائص لابن جني ١: ٢٥٠ ـ ٢٥١، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢م وما بعدها. والمبهج لابن جني ص ٣٥ - ٣٦، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وإبَّان، وإن لم يدل على زيادتها دليل من الاشتقاق، واستنبط هذا المقياس مما حُكي عن النبي - ﷺ - وقد جاءه قوم من العرب، فسألهم عليه السلام: من أنتم؟ فقالوا: بنو غَيّان، فقال: (**بل أنتم بنو رَشْدان**)[(١)]. فهذه حكاية لم يثبتها المحدِّثون فيما أعلم.

ونقف في مصنفاتهم على ظاهرة تسترعي الاهتمام فيما نحن فيه، وهي عدم تثبتهم من صحة الأحاديث التي يستشهدون بها، من ذلك ما ذكره المبرد[(٢)] من أنَّ علي بن الحسين - رضي الله عنه - ((**كان يقال له: ابنُ الخِيَرَتَينِ؛ لقول رسول اللّه - ﷺ - (لِلّه مِن عباده خِيَرتان، فخِيَرتُه من العرب قريش، ومن العَجَم فارس)**))، فقد نفى المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر[(٣)] أن يكون هذا حديثًا نبويًّا[(٤)].

ويضاف إلى هذا استشهادهم بكلام الصحابة رضي الله عنهم، من ذلك ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[(٥)] من أنَّ وزن تَيْهُورة في الأصل يَفْعُولة، ووزنها الآن عَيْفُولة، وعينها واو، من هارَ يَهُور، واستدلَّ على ذلك بقول الصحابي أبي

(١) انظر: المصنف لعبد الرزاق بن همّام الصنعاني ١١: ٤٣ (الحاشية ٢)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م. وتصحيفات المحدثين للحسن بن عبد اللّه العسكري ١: ٨٨١، تحقيق: د. محمود ميرة، القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. وقد خرجه المحقق من كتب الطبقات. وتكرر ذكره في كثير من كتب اللغة والتصريف والطبقات والأنساب.

(٢) الكامل للمبرد ص ٦٤٦ تحقيق: د. محمد الدالي، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) ذكر هذا في تحقيقه كتاب الكامل ص ٤٦٣ (الحاشية الثالثة)، القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م. ولم أقف على هذا الحديث إلا في كتاب معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ٣: ١٦٤٦ [الترجمة ١٦٣٦، ورقم الخبر ٤١٣٠] باب الراء من باب العين، وفيه أن عبد اللّه بن رزق المخزومي رواه عن النبي ﷺ، تحقيق عادل العزازي، الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وفي الإصابة لابن حجر العسقلاني ٢: ٢٩٧، دار الكتاب العربي، بيروت. وأسد الغابة لابن الأثير الجزري ٣: ٢٣٤ أنَّ عبد اللّه هذا لا يُعرف له صحبة ولا رؤية، تحقيق: ثلاثة أساتذة، بيروت.

(٤) انظر مثالاً آخر في الكامل ص ٧٤٨ بتحقيق د. الدالي، وص ٥٦٦ بتحقيق: أحمد شاكر.

(٥) المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ص ٥٨٥، تحقيق: د. حسن هنداوي، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

قتادة ﷺ: ((**حينَ تَهَوَّرَ الليلُ**))[(١)].

وقد نص على أنه يجب الاستشهاد بالحديث الشريف المتأخرون من النحويين، ومنهم بدرُ الدين الدماميني (ت ٨٣٧هـ) الذي ردَّ اعتراضات أبي حيان التي ذكرناها[(٢)].

وكذلك فعل محمد بن الطيب الفاسي [١١١٠ ـ ١١٧٠هـ] في كتابيه ((**تحرير الرواية**))، و((**فيض نشر الانشراح**))، فقد أنكر على أبي حيّان تحامله على ابن مالك في قضية الاستدلال بالحديث، ونص على أنَّ الاحتجاج بكلام النبي ـ عليه السلام ـ أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف، ومما قاله في ذلك: ((**بل لا ينبغي أن يُلتفَت في هذا المقام لمقال مَن جار عن الوفا، وإلى إجراء الخلاف، على أنَّا لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي**))[(٣)].

وأطال الفاسي وأطاب في مناقشة المسألة في كتابه الآخر الذي شرح فيه كتاب الاقتراح للسيوطي[(٤)].

ويأتي في مقدمة من صرّح بذلك من المعاصرين الشيخ محمد الخضر

---

(١) صحيح مسلم: كتاب المساجد: باب قضاء الصلاة الفائتة ص ٤٧٢. وقد قال ذلك حين كان سائرًا مع النبي ـ ﷺ ـ في الليل. تهوَّر البناء: انهدم.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٤: ٢٤١ ـ ٢٤٣ (باب الفاعل)، تحقيق: د. محمد المفدّى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م وما بعدهما.

(٣) تحرير الرواية في تقرير الكفاية للفاسي (شرح كفاية المتحفظ) ص ٩٦، تحقيق: د. علي البواب، الرياض ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، وفيض نشر الانشراح ص ٤٤٧.

(٤) هو المسمى ((فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح))، انظر: ص ٤٤٦ ـ ٥٢٥.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

حسين، ويوضح رأيه قوله: ((**إننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في أحاديث الكتب المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ونستثني الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مردَّ له. ويشدُّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أنَّ جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته**))[(١)] انتهى كلامه.

وإلى مثل هذا ذهب الأستاذ طه الراوي، فأجاز الاحتجاج بما صح من الأحاديث النبوية دون قيد ولا شرط[(٢)].

وبه قال الأستاذ سعيد الأفغاني، فقد ذكر حجج المجيزين والمانعين، ولخَّص رأيه فيها في مقدمة حديثه، فقال: ((**وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظًا، ولا أقوم معنًى**))[(٣)].

ومِمن درس هذا الموضوع الدكتور محمود فجّال، فقد فصَّل القول فيه في كتابين اثنين، وحرَّر القول في مسائله تحريرًا شافيًا، وخلص فيهما إلى أنَّ الحديث النبوي سيظل المصدر الثاني بعد القرآن الكريم لمعرفة اللغة، وتقعيد القواعد النحوية، وأنه يجب الاستشهاد به مطلقًا، سواء أكان

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين ص ١٨٠، دمشق ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

(٢) نظرة في النحو لطه الراوي (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق) المجلد الرابع عشر ص ٣٢٥ - ٣٢٧ وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ٥٤، دار الفكر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

(٣) في أصول النحو ص ٤٦.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

مرويًّا باللفظ أم بالمعنى[١].

وآخر من تناول هذه القضية - فيما أعلم - الدكتور فخر الدين قباوة، فهو قد خصَّها بكتاب نفيس، عرض فيه تاريخها، وناقشها مناقشة العالم المنصف، مع التحليل والتعليل والتفسير لكل ما قيل فيها من قبل المتقدمين والمتأخرين والمحدَثين، وردّ ما أُثير حولها من شبهات، وما أُشيع من أراجيف، ودعا إلى إنهاء الخلاف المعقد المزمن فيها بتحقيق التوظيف الكامل للحديث الشريف في الاحتجاج النحوي، وإجراء تطبيقات مختلفة على ذلك، ولخَّص رأيه بقوله السديد: ((**فالواجب اعتماد الأحاديث المشرَّفة مصدرًا أساسيًّا في الاحتجاج النحوي؛ لأنها تمثل حياة لغوية واقعية صادقة، وهي تنقذ المصادر التراثية من الأمثلة التكوينية المصطنعة التي تجعل علم النحو جافًّا نافرًا بعيدًا عن الحياة**))[٢].

(١) انظر كتابيه: الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أبها الأدبي ١٤٠٤هـ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، الرياض ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

(٢) تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ٢٢٧.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المبحث الثاني: شبهات المانعين والمتوسطين ومناقشتها

الشبهة الأولى: رواية الحديث بالمعنى: فهي قد تؤدي إلى الزيادة في لفظ الحديث والنقص والإبدال.

والسلف أصحاب الحديث والفقهاء والأصوليون في رواية الحديث بالمعنى على ثلاثة مذاهب:

الأول: منعها مطلقًا، ونُسب للجمهور[١].

والثاني: جوازها بشروط.

والثالث: منعها في حديث رسول الله ﷺ، وجوازها في غيره.

أما المانعون فلهم أدلة، منها ما أخرجه البخاري في صحيحه[٢] عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: قال لي النبي ﷺ: ((**إذا أتيتَ مَضجَعكَ فتَوَضَّأْ وُضوءَك للصلاة، ثم اضْطَجِعْ على شِقِّكَ الأيمن، ثم قل: اللّهمَّ أَسلَمتُ وجهي إليك، وفوَّضتُ أمري إليك، وألجأتُ ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأَ ولا مَنجى منكَ إلا إليك. اللّهمَّ آمنتُ بكتابكَ الذي أنزلتَ، ونبيِّكَ الذي أرسلتَ. فإن مُتَّ من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهنَّ آخر ما تتكلم به**)). قال: فردَّدتها على النبي ﷺ، فلما بلغتُ: ((**اللّهم آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ**)) قلت: ورسولك. قال: ((**لا، ونبيِّك الذي أرسلتَ**)).

ويشهد له أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتحرَّون الدقَّة في النقل، كالذي نجده عند الصحابي عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه[٣] عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - قال: ((**بُني الإسلام**

---

(١) تحرير الرواية ص ٩٩.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الوضوء: باب فضل من بات على الوضوء ١: ٦٧.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ١: ٤١.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

على خمسةٍ: على أن يوحَّد اللّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج)). فقال رجل: الحجِّ وصيامِ رمضان. قال: ((لا، صيامِ رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول اللّه ﷺ))[(١)].

وقال أبو إسحاق الشيرازي [ت٤٧٦هـ]: ((**والاختيار في الرواية أن يروي الخبر بلفظه؛ لقوله ﷺ: (نضَّر اللّه امرأً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها كما سمع، فربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه)**))[(٢)].

وأما المجيزون فاشترطوا لذلك شروطًا يوضحها قول القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامَهُرْمُزِيّ [ت٣٦٠هـ]: ((**وقد دلَّ قول الشافعي في صفة المحدِّث مع رعاية اتباع اللفظ على أنه يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالِمًا بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيرًا بالمعاني والفقه، عالمًا بما يحيل المعنى وما لا يحيله... ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداءُ اللفظ له لازمًا، والعدولُ عن هيئة ما يسمعه عليه محظورًا، وإلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون**))[(٣)].

وكذلك قول الخطيب البغدادي [٤٦٣هـ]: ((**وقال قومٌ من أهل العلم: الواجب على المحدّث أن يروي على اللفظ إذا كان معناه غامضًا محتملاً، فأما إذا لم يكن كذلك بل كان معناه ظاهرًا معلومًا، وللراوي لفظٌ ينوب منابَ لفظ رسول اللّه غيرُ زائدٍ عليه ولا ناقصٍ منه ولا مُحتمل لأكثر**

---

(١) انظر: أمثلة أخرى على ذلك في تاريخ الاحتجاج النحوي ص ١٠٤ـ ١٠٧.

(٢) اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ص ٨٠ [باب القول في حقيقة الرواية وما يتصل به]، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. والحديث أخرجه الترمذي في سننه: كتاب العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٥: ٣٣ ـ ٣٤ (٢٦٥٦ ـ ٢٦٥٨) بألفاظ مقاربة، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح)). وأخرجه غيره.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص ٥٣٠، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. وانظر: ص ٤٠٤.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

من معنى لفظه ﷺ، جاز للراوي روايتُه على المعنى، وذلك نحو أن يبدل قوله ((قام)) بـ((نهض))، و((قال)) بـ((تكلم))... وهذا القول هو الذي نختاره مع شرط آخر، وهو أن يكون سامعُ لفظ النبيّ عالمًا بموضوع ذلك اللفظ في اللسان، وبأن رسول اللّه - ﷺ - يريد به ما هو موضوع له))[(١)].

وقال الغزالي: ((**نَقلُ الحديث بالمعنى دون اللفظ حرامٌ على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ**))[(٢)].

وقال ابن الصلاح متحدثًا عن راوي الحديث: ((**إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها - فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه ألا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير**))[(٣)].

والرواية بالمعنى إنما تجوز عند هذا الفريق إذا كان المحدّث يروي الحديث ارتجالاً مما حفظ، وأما إذا كان يروي من صحيفة أو كتاب فليس له أن يفعل ذلك، وقد نصَّ على ذلك أبو عمرو بن الصلاح حيث قال بعد أن ذكر اختلاف العلماء في نقل الحديث بالمعنى: ((**إن هذا الخلاف لا نراه جاريًا، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنَّف، ويثبت بدله فيه لفظًا آخر بدّله بمعناه، فإنَّ الرواية بالمعنى رخَّص فيها من رخَّص؛ لِما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصَب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملكَ تغيير**

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٩٨ - ١٩٩، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٢) المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ١: ٣١٦، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٣، تحقيق: د. نور الدين عتر، دمشق ١٤٠٦هـ - ٩٨٦م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره))[١].

فهذا النص يوضح بجلاء أنَّ الأصل في الرواية إنما هو الرواية باللفظ، وأنَّ الرواية بالمعنى رخصة، والرخصة طارئة، وليست بلازمة.

وأنكر تلميذ أبي حيان محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش [ت ٧٧٨هـ] على أبي حيان علة الرواية بالمعنى التي اتخذها حجة لرفض الاحتجاج بالحديث الشريف، وقال: ((**والرواية بالمعنى - وإن جازت - فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنًى؛ إذ لو جوَّزنا ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها هي بلفظ الرسول ﷺ، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلاً عن أن يعتقد وقوعه**))[٢].

ورأى الدكتور محمد عيد أنَّ هذه الشبهة والشبهة الثانية التي نذكرها قريبًا لا تثبتان أمام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعه[٣].

وأثبت الدكتور فخر الدين قباوة بالدليل أنَّ رواية الحديث بالمعنى بُنِيت على أحاديث واهية لا أصل لها، ولم يصح منها نص واحد[٤].

وهذه النصوص تنقض أساسًا من الأسس التي بنى عليها أبو حيّان مذهبه في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل النحو، ونسبها إلى النحويين المتقدمين والمتأخرين.

الشبهة الثانية: وقوع اللحن كثيرًا في الأحاديث؛ لأن رواتها كانوا غير

---

(١) علوم الحديث ص ٢١٤.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٨: ٤٤١٠، تحقيق: ستة أساتذة، القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ١١٣.

(٤) تاريخ الاحتجاج النحوي ص ١٣، ٢٧٥ - ٣٤٩.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

عرب بالطبع:

وهذه دعوى لا تثبت عند التحقيق والتحرير، وتردها أمور:

الأول: أنَّ هذا الأمر لا ينفرد به الحديث النبوي، وإنما تَشرَكه فيه لغة العرب، فإنَّ كثيرًا من رواة الشعر والنثر لم يكونوا عربًا، كحمّاد الرواية، وخلف الأحمر، والأزهريّ، والقاليّ، وغيرهم، ورواة الحديث من الصحابة قلما تجد فيهم من هو غير عربي.

الثاني: أنَّ سيبويه صاحب ((**الكتاب**)) المعتمد في النحو كان فارسيًّا.

الثالث: أننا نرى أبا حيّان يستشهد بقراءات القرآن الكريم مع أن خمسة من القراء السبعة هم من الموالي، وكثيرٌ من شيوخهم وتلاميذهم من الموالي أيضًا.

الرابع: أنّ اللحن ليس وقفًا على رواة الحديث بل فشا في الناس، وشاع على الألسنة، وهو موجود أيضًا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة[(١)].

الخامس: أنَّ المحدِّثين كانوا يحضون طلبة الحديث على أن يتعلموا العربية ويتقنوها؛ لإدراكهم أهميتها لمن يروي حديث رسول اللّه ﷺ.

السادس: أنَّ المحدثين نصوا على أنه إذا كان اللحن يُحيل المعنى فلا بدَّ من تغييره إذا كان الحديث معروفًا ولفظ العرب به ظاهرًا معلومًا.

السابع: أنَّ اللحن ليس بخافٍ على أئمة العربية، فهم قادرون على تمييزه وإصلاحه.

الثامن: أنَّ العلماء لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه التصحيف والتحريف في الحديث، بل تصدَّوا لبيان ما وقع فيه شيء من ذلك، وكان ذلك في

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ١١٤.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

شروح الحفاظ لكتب الحديث الشريف، وفي مصنفات أفردوها لبيان تصحيفات المحدِّثين[١].

التاسع: أنَّ اللحن الذي يراد به الخطأ في الإعراب الذي لا يقبل التخريج على لغة من لغات العرب ليس في الأحاديث شيء منه، وأما إذا كان في الظاهر على خلاف الأصل فمثله لا يضر[٢].

العاشر: أنَّ ادِّعاء كون رواة الحديث غير عرب يعني عدم معرفتهم بالعربية وأساليب العرب في كلامهم مخالف لِما أطبق عليه علماء الحديث من أن شرط المحدّث أن يكون عالمًا بالنحو واللغة والغريب[٣].

الشبهة الثالثة: تعدّد روايات الحديث الواحد من حيث اللفظ، فلا يوثق بأنَّ ذلك المحتج به لفظه ـ ﷺ ـ حتى تقوم به الحجة:

وهذه شبهة متهافتة؛ فإنَّ الحديث الشريف قد نُقل بطرق مأمونة موثّقة لا يرقى إلى مستواها أي نص بعد القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواترًا، وعلم الجرح والتعديل الذي وضعه علماء الحديث ووظّفوه في رواية حديث النبي ـ ﷺ ـ يُعدّ مفخرة من مفاخر الأمة الإسلامية، ويضاف إلى ذلك أنه قد توفر على رواية الحديث أقوام ((**كان أحدهم لأن يخرَّ من السماء أحبُّ إليه من أن يزيد فيه واوًا أو ألفًا أو دالاً**))[٤]، كما قال الأعمش.

وتعدد روايات الحديث الواحد من حيث اللفظ له أسباب، منها[٥]:

الأول: أن يكون الحديث إخبارًا عن عمل من أعمال النبي ﷺ، أو

(١) السير الحثيث ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٢) فيض نشر الانشراح ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

(٣) فيض نشر الانشراح ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ١٧٨.

(٥) انظر: السير الحثيث ص ٥٧ ـ ٦٤.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

تبليغًا لحكم واقعةٍ شاهدها الصحابة بأعينهم.

الثاني: تعدد مجالس الرسول ـ ﷺ ـ وكثرتها، فقد يتناول موضوعًا واحدًا في مناسبات مختلفة، ويجيب السائلين بما يتناسب مع مداركهم، وقد يستفتيه أكثر من واحد في واقعة واحدة، فيفتي كل واحد بما يكفيه.

فلا ينبغي أن يُتَّخَذ تعدُّد الرواية في الحديث مدخلاً لإبعاد كلام النبي ﷺ عن الاستشهاد به في الإعراب والتصريف؛ فقد استشهد النحويون بكلام العرب، ولم يستثنوا من ذلك ما تعددت الرواية فيه، وهو أمرٌ شائع في الشعر مشهور، كما احتجوا بشعرٍ لا يُعرف قائله اعتمادًا على ثقتهم براويه، ورواةُ الشعر ليسوا أكثر ثقة من رواة الحديث، وعلم الإسناد الذي حظي به الحديث الشريف لم يحظ به أي علم من العلوم، والعلل التي ذكروها ((**كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر**))[1].

وأمّا عدم الوثوق بأنَّ اللفظ المستشهد به لفظ النبي ﷺ فيدفعه قول الدماميني في معرض ردِّه على أبي حيان: ((**وتدوين الأحاديث والأخبار بل وأكثر المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديل لفظٍ يصح الاحتجاج به بلفظٍ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّنَ ذلك المُبَدَّل ـ على تقدير التبديل ـ ومُنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجةً في بابه صحيحةً، ولا يضرُّ توهُّم ذلك الاحتمال السابق في شيءٍ من استدلالهم**

(١) في أصول النحو ص ٤٦.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المتأخر))[١].

ومما يدل على تهافت هذه الدعوى أنَّ أبا حيان نفسه قد احتج بالحديث النبوي في مصنفاته النحوية، وبعضه استشهد به لإثبات حكم جديد أو لبناء قاعدة نحوية، ففي كتابه ((**ارتشاف الضَّرَب**)) على سبيل التمثيل أكثر من ثلاثين حديثًا، وكتابه ((**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**)) زاخر بالأحاديث النبوية.

الشبهة الرابعة: عدم استشهاد النحاة المتقدمين والمتأخرين في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس بالحديث الشريف:

هذا قولٌ لا دليل عليه، والواقع ينقضه؛ لأنَّ النحاة المتقدمين والمتأخرين ـ عدا من ذكرنا منهم ـ لم يختلفوا في الاستشهاد بالحديث، ولذلك نراهم قد أغفلوا بحث هذه القضية في مصنفاتهم، فليس فيهم نحويٌّ واحد ذهب مذهب أبي حيان، كما أننا لا نعثر بينهم على نحويٍّ استثنى قسمًا من الحديث النبوي فلم يحتج به، في حين تزخر كتبهم بذكر ما لا يؤخذ به من كلام العرب مما رواه اللغويون، وبقراءات القرآن الكريم التي ردوها وقضوا بضعفها، ولا يخلو كتاب من كتبهم من الأحاديث النبوية[٢]، وإن كانت قليلة، وهذا دليل قوي على حجية الحديث النبوي عندهم.

وبعد عرض القضية على هذا النحو الذي رأيناه نقول: إنَّ منهج النحويين المتقدمين والمتأخرين لم يُخرِج الحديث النبوي من دائرة مصادرهم اللغوية التي استنبطوا منها أصولهم في مسائل الإعراب والتصريف، ولم

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤: ٢٤٣ (باب الفاعل)، وانظر: بقية قوله في ص ٢٤١ ـ ٢٤٣. وانظر: فيض نشر الانشراح ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٢) ذكر ابن الطيب الفاسي في كتابه تحرير الرواية ص ٩٦، ٩٨ كثيرًا من النحويين واللغويين الذين احتجوا بالحديث الشريف على سبيل التمثيل لا الاستقصاء.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

يخالف في ذلك إلا نفر من متأخريهم، حتى إنه قد قيل: إنَّ الأمر لا يعدو أن يكون عاصفة كلامية انحصرت في ابن الضائع وأبي حيان والشاطبي والسيوطي.

لكنَّ هناك أمرًا ينبغي التذكير به، وهو قلة الأحاديث التي احتجوا بها في مسائل النحو إذا ما قيست بما استشهدوا به من كلام العرب. وقد دفعت هذه الظاهرة بعض النحويين والباحثين إلى التسمح في وصفها وتعليلها، فقالوا: إن النحويين لم يستدلوا بالحديث، لكن عدم استدلالهم به لا يدل على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوّزونه.

وعلة ذلك عند ابن الطيب الفاسي عدم تعاطيهم إياه[١].

وسببه عند سعيد الأفغاني انصراف ((**اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوِّدهم به رواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية**))[٢].

وجنح الدكتور محمد عيد إلى أنَّهم صرفوا أنفسهم عن الاحتجاج بالسنة قصدًا؛ لأن إحساسهم الشديد بتنْزيهها منعهم من تناول نصوصها بالتحليل واستنباط القواعد، فسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية[٣].

وسكوتهم عن الخوض في مسألة الاستدلال بالحديث الشريف في مسائل العربية سببه عند الدكتور محمود فَجَّال أنه ((**وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي**))[٤]. وهذا سبب غير مقنع؛ لأنَّ مثل هذه التراكيب

(١) تحرير الرواية ص ٩٧.

(٢) في أصول النحو ص ٤٦.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ١١٣.

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي ص ١٠١ ـ ١٠٢.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

معروف في كثير من نوادر بعض الأعراب، والنحاة مع هذا تكلموا فيما يُحتجّ به من كلام العرب وما لا يحتج به.

وهذه الظاهرة تحتمل - عندي - وجهين:

الوجه الأول: أن يكون ذلك راجعًا إلى أنهم لم يكونوا يعدُّون الحديث النبوي قسمًا مستقلاً عما سواه في قضية الاحتجاج؛ لأنه جارٍ على سَنَن كلام العرب، فالرسول - ﷺ - من العرب، وهو أفصح العرب قاطبة، ولو كانوا يرون كلامه مختلفًا في ذلك عن كلام العرب لميَّزوه منه، ولَمَا أوردوه حين استدلالهم به في ثنايا كلامهم غير منسوب إليه ﷺ في كثير من المواطن من مصنفاتهم.

والوجه الثاني: أن يكون زاد النحويين من الحديث النبوي قليلاً؛ لأنَّ معظم أساتيذهم كانوا من رواة اللغة والشعر، ولم يكن فيهم من المحدِّثين إلا قليل، والتلاميذ عادة يقلدون شيوخهم.

وفي ضوء هذه الحقائق التي رأيناها يتبدَّى لنا تهافتُ دعوى عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي تاريخيًّا، كما يتجلَّى لنا قصور مذهب المتوسطين في ذلك عن الغاية المرجوَّة، ويبدو أنهم أخطأوا الهدف حين استبعدوا قسمًا من الحديث، فلم يعدُّوه حجة في الدرس النحوي؛ لأنَّ عملهم هذا يؤدي إلى حرمان العربية من كنْز ثمين، وإن كان موقفهم دون موقف المانعين الذين يهدرون ثروة لغوية نفيسة من تراثنا اللغوي النثري.

وبعد هذا البحث إخال أنَّ غبار الشك الذي أثير في قرونٍ سالفة وفي مطلع القرن السابق حول هذا الأمر قد تبدد؛ وأنَّ ظلام تلك الشبهة قد انكشف، وأنَّ الاتهامات التي اصطنعوها قد رُدَّت إليهم، وأنَّ التُّرَّهات التي ادَّعَوها ظهر تهافتها.

وفي ختام هذا البحث أقول: إنه ينبغي الاحتجاج بكل ما ثبت أنه

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

حديث نبوي دون قيد أو شرط، سواء أروي باللفظ أم روي بالمعنى. ويُلحق به ما روي عن الصحابة، فهم ثقات فصحاء؛ فإنَّ أمر اللغة ليس أشد خطرًا من أمر الدين، وقد روي الحديث النبوي بأسانيد صحيحة لا يرقى إلى مستواها أي طريق من الطرق التي رُويت بها اللغة، فعلم الجرح والتعديل يُعَدُّ مفخرةً لهذه الأمة في ميدان دراسة الحديث النبوي. وإذا كان اللغويون قد أثبتوا مفردات اللغة بالحديث فالأَولى للنحويين أن يعتمدوه مصدرًا من مصادر أصول الإعراب والتصريف، ويستشهدوا به على إثبات القواعد النحوية.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة